

المخبر الجنائي لمكافحة الجريمة المعلوماتية قريباً

قصي المحمد

كشف وزير الاتصالات والتقانة علي الظفيري لـ«الوطن» عن تشكيل لجنة ثلاثية تضم ممثلين عن وزارات الاتصالات والداخلية والعدل، مهمتها وضع دفاतर الشروط النهائية لإحداث المخبر الجنائي للأدلة الرقمية.

جاء ذلك على هامش افتتاح الدورة التدريبية الأولى لبرنامج «تدريب القضاة والضابطات العدلية المختصة في سورية على مكافحة الجريمة المعلوماتية ومفاهيم الدليل الرقمي»، إذ بين الظفيري أنه بمجرد الانتهاء من وضع الشروط الفنية والحقوقية والمالية للمخبر، سوف يتم الإعلان عنه مباشرة، مؤكداً أن إحداث المخبر يأتي خطوة مهمة للكشف عن الجرائم المعلوماتية في سورية.

وأوضح الوزير لـ«الوطن» أن دور وزارة الاتصالات يقتصر على تقديم الدعم الفني للمخبر وتشغيله أما بالنسبة للتصوير فسوف تتحمله وزارة الداخلية لأنها هي من يديره بشكل مباشر.

وبالنسبة لوزارة العدل أوضح أنها تقوم بالإطلاع المباشر على محتويات الدليل الرقمي ضمن المختبر ليتم كدليل إلى القضاة في المحاكم لافتاً إلى أن هذا الموضوع يتطلب من وزارة العدل إحداث المحاكم الخاصة بالفصل بدعاوى الجرائم الرقمية.

وأكد وزير العدل هشام الشعار في تصريح لـ«الوطن» أن الوزارة ستعمل على تعميم هذه التجربة على جميع المحافظات من خلال التعاون مع الوزارات المعنية مشيراً إلى أن التوجه إلى مكافحة الجريمة الإلكترونية جاء نتيجة تطور وسائل التواصل الاجتماعي.

وأوضح الشعار إمكانية طرح التعاون مع وزارة التعليم العالي لإدراج مواد أكاديمية تدرس طرق مكافحة الجريمة الإلكترونية وذلك ضمن مناهج كلية الحقوق.

بدوره أشار وزير الداخلية محمد الشعار إلى أهمية تأسيس المخبر الجنائي الذي جاء كهدف أساسي لتحصين المجتمع مما يسمى «الجريمة الإلكترونية» التي أصبحت مفروضة نتيجة تنوع وسائل الاتصال الإلكترونية.



نقاط ثقيلية لتقييم المؤسسات تمنح لها بحسب سرعتها بجل مشاكل المواطنين . . ومجلس الشعب يدخل على الخط

سفاف: مشروع الإصلاح الإداري سيولد في ٢٠١٩ والآن هو في فترة الحضنة

محمد منار حميجو

قالت وزيرة التنمية الإدارية سلام سفاف: بدأنا بتنفيذ مشروع الإصلاح الإداري بوضع الخطوات واللبينات الأولى له، مضافة: إن المشاريع لكي تنتج لابد من وضع معايير زمنية محددة وحقيقية ومنطقية لها وليس فقط تقديم وعود.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن»، على هامش اجتماعها مع لجنة المصالحة في مجلس الشعب أمس قالت سفاف: إن خطة المشروع الذي أطلقه رئيس الجمهورية بشار الأسد أمام الحكومة موضوعة لفترة طويلة تبدأ دورة حياته في نهاية عام ٢٠١٩ باعتبار أن أول عامين سيكونان فترة حضنة له.

وأوضحت سفاف أنه تم تحديد نقاط محددة وهي تنظيم المؤسسات وتبسيط إجراءات ومكافحة فساد أو معالجة خلل أو شكوى مقدمة من مواطن، داعية الجهات العامة العمل على تحسين النقاط التي تم تحديدها.

وأكدت سفاف أن مخرجات المشروع هي تنفيذ لوعود الحكومة، وخصوصاً أنه غير مكلف مشيرة إلى أن منير التوصل لم يكلف سوى مليون ليرة لإنشائه، مضافة: يعني هذا المبلغ الذي تم دفعه لإحداث هذه الخدمة ستحسن العلاقة بين المواطن والمؤسسات وتعلن الشفافية فنحن اعتدنا أن نقيم المشاريع بالمليارات.

وفيما يتعلق بامدة الزمنية للمشروع أعلنت سفاف أن أربعة أشهر ستخصص لوضع إطار تشريعي وبنية تنفيذية وتأمين كل متطلبات العمل.

وأضافت سفاف: بعد انتهاء من الفترة الأولى وهي أربعة أشهر ستنتقل المرحلة الثانية وهي فترة الحضنة وهي الحالة العملية الأولى لاستجابة الجهات العامة ودخولها بالمشروع وحالة قياس المؤشرات للمرة الأولى.

وأوضحت سفاف أن مرحلة الحضنة تنتهي في أفريل الأول بترتيب تجريبي لحالة قياس المؤسسات على أرض الواقع وفي هذه الحالة من المتوقع أن تستجيب المؤسسات ذاتياً لتحسين وضعها بما يتعلق بالتنظيم المؤسسي وتبسيط الإجراءات وعلاقتها مع المواطن.

وبيّنت أنه سيكون هناك تقرير أولي يقيم أداء هذه المؤسسات والمطلوب منها لتلافي الأخطاء التي وقعت فيها وما المناسب لها لتحسين واقع المؤشرات لديها.

وأعلنت سفاف أنه في شهر حزيران من العام القادم ستنتقل المرحلة الثالثة والمشروع وهي مرحلة التمكن والاستجابة والتي سيتم فيها تدعيم عمل المؤسسات حتى شهر أيلول حيث سيتم وضع خطط تنموية وبشرية بناء على التقرير الأول للبدء بالإجراء الفعلي لدى المؤسسات، كاشفة في نهاية أيلول سيصدر التقرير الأول للجهات العامة.



وأوضحت سفاف أنه بحق للمواطن أن يدخل على منبر التواصل ويحصل على استبيان ملءه شكوى معينة على إحدى المؤسسات ومن ثم إرسالها إلى الجهة المعنية في المشكلة فإذا حللتها خلال ١٥ يوماً حصلت على نقاط التقييم كاملة وإذا تأخرت ٥ أيام فتؤخذ ١٥ بالمئة من النقاط. وأضافت سفاف: بعد مضي ٣٠ يوماً فإن المؤسسة لم تحصل على أي نقطة، مشيرة إلى أنه بحق للمواطن وكل ستة أشهر أن يقيم خدمة تقديمها مؤسسة معينة وكذلك الموظف أن يبدي رضاه أو عدمه على مؤسسته.

وأكدت سفاف أن الهدف ليس نقد المؤسسة فقط بل فتح ذهنية العمل المؤسساتية على بيئة جديدة وهي التنافسية المؤسساتية، مؤكدة أن العمل جار على تخفيف العنصر البشري بقدر المستطاع.

من جهته قال رئيس لجنة المصالحة خير الدين السيد: من الممكن تشكيل لجنة من المجلس للتواصل مع الحكومة حول مشروع الإصلاح الإداري، معتبراً أن الاجتماع مع وزيرة التنمية الإدارية بداية لتواصل المجلس حول المشروع.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أضاف السيد: إن أي إصلاح لا يأتي بمجرد أني قررت أن أعمل هذا الإصلاح فلابد من وضع أسس وبرنامج، ولذلك حينما أطلق الرئيس البرنامج فإنه لابد من كواد حقيقية تنفذها. وأكد السيد أنه سيتم مراقبة عمل الحكومة في تنفيذ هذا البرنامج، مضيفاً: ليس المهم أننا سمعنا به فقط بل لابد أن يكون لنا دور فيه سواء في طرح الأفكار أو في تطويره أنقسننا.

هذا وكان مجلس الشعب قد تابع أمس مناقشة مشروع

وأكدت سفاف أن أعضاء مجلس الشعب هم داعمون للمشروع، مشيرة إلى أن وزارتهما لم تملك الأدوات التنفيذية بالشكل المناسب وتعمل على توفيرها، مضافة: إن الأهم من ذلك هي ثقافة المواطن والمجتمع وخصوصاً أننا بحاجة إلى حوامل تنفيذية واجتماعية بهذا الإطار.

ورأت سفاف أنه منذ قيام مؤسسات الدولة والتي تجاوزت ١٠٠ عام لم يتم فعل حقيقي لرصد وضبط الأداء الإداري للجهات العامة يبدأ من أبسط إجراء يفعله الموظف وهي الإجازة إلى عقد إجراء في العمل الإداري، موضحة لا واعتبرت شؤون تعمل كمثيلتها في المديريات.

وقالت سفاف: منذ مئة عام تحدث وزارات وتتوسع بنيتها الإدارية من دون ضوابط صارمة مثلاً كتلة ضخمة من المؤسسات وعدد كبير من الكوادر البشرية والتي لا تعمل على إيقاع نمط واحد وغير منسجم وهناك فوضى عشوائية ويد عاملة نوعية موزعة بطريقة غلط. واعتبرت سفاف أن هذه الممارسات غير المنضبطة خلقت لنا مؤسسات وكوادر بشرية ضخمة شبيهة المؤسسة بكتلة من الصوف مشبوكة الخيوط وتحتاج إلى كل فك خيط على حدة.

وبيّنت سفاف أن المشروع يقوم على إعادة بناء الدولة بتكثيف العلاقة وتحسينها بين المواطن والجهات الحكومية التنفيذية ويكون ذلك بتحديث الدولة على مبداء النزاهة والشفافية المؤسساتية.

وأشارت سفاف إلى نقاط التقييم التي ستمنح لكل مؤسسة بحسب عملها، متوقعة أن يتم إقرارها في جلسة الحكومة القادم.

◀ بناء الدولة يتمكن
العلاقة وتحسينها بين
المواطن والجهاز الحكومي
التنفيذي

◀ الفترة الأولى لتنظيم
القوانين التشريعية
والبنى التنفيذية ومن ثم
الحضنة وأخيراً تمكن
المؤسسات

◀ مليون ليرة لتحسين علاقة
المواطن بالمؤسسات
فوضى وعشوائية ويد
عاملة نوعية موزعة
بطريقة غلط في المؤسسات

◀ السيد لـ«الوطن»: من
الممكن تشكيل لجنة من
المجلس للتواصل مع
الحكومة حول المشروع

تنتقلات كهربائية لمديري
دمشق واللاذقية
والوزير: بلا أسباب
الوطن

أكد وزير الكهرباء محمد زهير خربوطي لـ«الوطن» إصدار قرار بإنهاء مهمة المهندس نور الدين أبو غرة كمدير عام للشركة العامة للكهرباء بمدينة دمشق وتكليفه بمهمة المستشار للمدير العام المؤسسة نقل الطاقة، وتكليف المهندس باسل إسماعيل مديراً عاماً لشركة كهرباء دمشق.

وأضاف خربوطي: إنه تم إنهاء مهمة المهندس مضر إسماعيل كمدير عام لشركة كهرباء اللاذقية وتكليفه بمهمة معاون المدير العام للشركة العامة لتوزيع الطاقة الكهربائية وتكليف المهندس زهير معروف مديراً عاماً للشركة العامة للكهرباء اللاذقية.

وأكد وزير الكهرباء عدم وجود أسباب غير إيجابية خلف هذا القرار، مضيفاً: ولو كان هناك أسباب غير إيجابية لما تم تكليفهم بمهام جديدة والصحية والبيئية.

مجلس مدينة حماة يدرس طرح مشروعات للاستثمار بالتشاركية مع القطاع الخاص

حماة - محمد أحمد خيازي

المصالحة الوطنية والدكتور محمد الحزوري محافظ حماة ومعاقبة وزراء الإدارة المحلية والصناعة والزراعة والتعليم العالي.

وقدم رئيس مجلس مدينة حماة عرضاً عن المشروعات الاستثمارية التجارية في البارودية وشارع جمال عبد الناصر وحي البعث التي درستها المجلس وسيطرحها للاستثمار بالتشاركية مع القطاع الخاص، وعن عمله في تسوية وضع المنشآت الصناعية المخالفة وإعادة تقييمها واسترداد أرباحها من مجلس المدينة ما يقضي على التسهيلات المالية ويحقق ريعية جيدة للمجلس تعود بالنفع العام على مواطني حماة.

كما استعرضت اللجنة واقع مشروعات مياه الشرب وعددها ٢٥ بئراً يتم حفرها اليوم من أصل ٥٠ بئراً، والصرف الصحي ومشروعات الطرق وأوتستراد حماة سلمية المتوقف العمل فيه الآن على الرغم من تخصيص ٥٠٠ مليون ليرة له خلال زيارة الوفد الحكومي، ومعامل الألبان والأجبان والأعلاف والكونسروة في الغاب، إضافة إلى مشروعات جامعة حماة كتأهيل مقر فرع الحزب القديم ليكون مقراً لرئاسة الجامعة وتحويل معهد طب الأسنان إلى مستشفى، والمدينة

أثنى وزير الموارد المائية نبيل الحسن على ما أنجز من مشروعات خلال الفترة الماضية والتي تضم ٨١ مشروع صرف صحي بكلفة ٢ مليار ٢٥٠ مليون ليرة علماً أن أضيائها الفنية جاهزة، منها ٢٥ مشروعاً و١٤ منها في ريف المحافظة قيد التنفيذ الآن.

استعدت اللجنة الوزارية التي بدأت زيارتها إلى حماة لتتبع المشروعات القديمة التي أقرها الفريق الوزاري الذي زار المحافظة برئاسة رئيس مجلس الوزراء في ٢٠ أيار الماضي إلى تقرير عن المشروعات التي تنفذ عرضها محافظ حماة، الذي أكد أن المحافظة شكلت خلية عمل وتتابع العمل مع الوحدات الإدارية على مدار الساعة.

وأبدى الحسن رضاه عن أداء المؤسسات الخدمية التي أفلحت بتنفيذ العديد من المشروعات خلال الأشهر الماضية، وخصوصاً خلال هذه الأيام مع بدء زيارة لجنة التتبع الأولى وحتى اجتماعها مع الجهات المعنية الخدمية أمس بحضور الدكتور علي حيدر وزير

أشكك حلب تطيح بمدير أملاكها حلاق: تخصيص كراج هنانو للبسطات

محمود الصالح

في كافة أضراب رخص الأشغال المنوطة لأصحاب البراكات والأشكاك لحصر المخالفات والتجاوزات، وأكد المحافظ أنه سيتم اتخاذ أشد العقوبات بحق كل من يثبت تلاعبه أو ارتكابه التجاوزات بهذا الأمر.

بدوره أكد رئيس مجلس مدينة حلب أيمن حلاق لـ«الوطن»، أن السبب الأساسي في تأخر نقل الأشكاك والبراكات عدم توفر المواقع اللازمة لنقل هذه البراكات إذ لا يوجد في المدينة سوى بضع رافعات لا تكفي لنقل الأعداد المطلوبة من البراكات وأعطيت الإفضليات في أماكن التخصص في المواقع الجديدة لمن يبادر طوعاً والنقل ولن لم يتم التمكن من تبليغها أصلاً تم تبليغ المختارين بضرورة النقل ومن لا يلتزم بالنقل الطوعي أو كان غير موجود سيتم نقل البراكات ووضعها في مستودع خاص لمجلس المدينة وبمنا يعود صاحبها ويتم تسليمه حديد البراكات أصولاً بعد أن يقوم بتقديم براءة الذم.

وحول موضوع البسطات أكد الحلاق أن مجلس المدينة خصص لأصحاب البسطات المنتشرة في مختلف الأماكن في المدينة مكاناً مناسباً جداً ويقع في وسط المدينة لوضع البسطات في كراج هنانو بالمناطق وسط المدينة وسيتم تجميع كل البسطات في هذا الموقع.

أعلى محافظ حلب حسين دياب مدير الأملاك في مجلس المدينة شادي عوييرة على خلفية التجاوزات المرتكبة في عملية نقل الأشكاك والبراكات من أملاكها في شوارع المدينة إلى الأماكن التي خصصتها المحافظة بغية تنظيمها وبعد ثبوت مسؤوليته عن ارتكاب تجاوزات التخصص، وأكد المحافظ خلال الاجتماع الذي عقده للدوائر المعنية في مجلس مدينة حلب في إطار المتابعة اليومية لتحسين واقع الخدمات للمدينة وتوفير السبل الفعالة بتوفير الجهد والوقت على المواطنين ضرورة تسريع العمل في نقل كافة الأشكاك والبراكات من مختلف الشوارع والأحياء السكنية إلى الساحات التي تم تخصيصها لهذه الغاية، ورفع مستوى الأداء وتكثيف الدوريات لمنع الإشغالات بكافة أشكالها والبسطات العشوائية وتأمين مبيت كافة السيارات الشاحنة والبولمانات وسيارات الغاز والصهاريج في الأماكن المحددة لها ومنع مبيتها العشوائية في الشوارع والأحياء السكنية واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين، وعلى نقل مكاتب السيارات إلى الراموسة.

كما جرى تشكيل لجنة متخصصة للتدقيق